

قضية التجسس المرتبطة
بالشركة الإسرائيلية NSO:
علم أسود!



صفحة (٢)

الرياضة في خدمة السياسة:
إسرائيل والألعاب الأولمبية
في طوكيو!



صفحة (٤)

الاسرائيلي

المنتزه

الثلاثاء ٢٠١٧/٢٧ الموافق ١٧ ذوالحجة ١٤٤٢هـ العدد ٥٠٠ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي
المنتزه

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

عودة إلى موضوع قديم - متجدد: إسرائيل وفوبيا الديمغرافيا

بقلم: أنطون شلحت

تعيد دراسة جديدة صدرت هذه الأيام عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب حول «ديمغرافية إسرائيل في مطلع العقد الجديد: المعاني والأبعاد القومية» للباحث شموئيل إيفن، والتي تقدّم لها قراءة موسعة ومعقدة هذا الأسبوع، تسليط الضوء على موضوع الديمغرافيا، القديم-المتجدد باستمرار، والذي ليس بالمغفلة القول إنه لم يغيب لحظة عن أجندة إسرائيل، وقبل إقامتها كان في صلب أجندة الحركة الصهيونية.

وكان الباحث المذكور نفسه، وهو مسؤول كبير سابق في جهاز الاستخبارات وحالياً باحث زميل في «معهد أبحاث الأمن القومي»، أعدّ قبل ذلك دراسة نُشرت في مجلة صادرة عن وزارة شؤون الاستخبارات الإسرائيلية في شهر تموز ٢٠٢٠، أشار في سياقها إلى أن إسرائيل تعتبر الديمغرافيا مجال اهتمام «ذا أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة إلى أمنها القومي». ومن جملة ما أكده فيها أيضاً، أن إسرائيل تعترف نفسها، بموجب «قانون أساس القومية»، الذي سنّ في تموز ٢٠١٨، بأنها دولة قومية للشعب اليهودي، وهو تعريف يلزمها بأن تحافظ على ميزان ديمغرافي تكون فيه أغلبية يهودية مطلقة. ومن هنا تنبع أهمية الحفاظ على ميزان إيجابي لهجرة اليهود من الدياسبورا إلى إسرائيل، فضلاً عن حقيقة أن الميزان الديمغرافي بين اليهود والفلسطينيين يبقى ذا تأثير كبير في مسألة الحدود الدائمة لدولة الاحتلال، سواء في سياق المفاوضات مع الفلسطينيين، أو في جوهر الخطاب السياسي الإسرائيلي.

ولا يغيب عن بالنا أن إسرائيل تنتهج وسائل متعددة تحت غطاء الحفاظ على أمنها القومي في السياق الديمغرافي. ومن هذه الوسائل بالوسع أن نشير إلى ما يلي على سبيل المثال لا الحصر: أولاً، سنّ قوانين وأنظمة لضمان طابعها اليهودي في مقدمها «قانون العودة» و«قانون القومية»؛ ثانياً، تطبيق سياسة صارمة فيما يتعلق بتأثيرات الدخول إلى الدولة بإشراف سلطة السكان والهجرة والأجهزة الأمنية؛ ثالثاً، إنشاء جدران عازلة أبرزها جدار الفصل مع مناطق الضفة الغربية المحتلة؛ رابعاً، توثيق العلاقات مع الجاليات اليهودية في العالم وتشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل. وفي سبيل ذلك أقيمت وزارتان هما وزارة الهجرة والاستيعاب، ووزارة شؤون الشتات (لا تزالان قائمتين في الحكومة الإسرائيلية الحالية الـ٣٦، حكومة بينيت-ليبد)، بالإضافة إلى نشاط الوكالة اليهودية.

وفي سعي الاستراتيجية الإسرائيلية الصهيونية لهضمان أغلبية يهودية، يتم التركيز على الجغرافيا، ولا سيما على منطقتي الجليل والنقب في أراضي ١٩٤٨، وأنشئت لأجل هاتين المنطقتين وزارة خاصة اسمها «وزارة تطهير الأطراف، النقب والجليل». وتشدّد هذه الوزارة، كما سبق أن أشرنا مرات عدة، هنا وفي منابر أخرى، على أن الوجود اليهودي في الجليل والنقب استراتيجي، غير أنه مهدّد بخطر ديمغرافي ملموس، يتمثل بنزعة السكان اليهود إلى تفضيل السكن في «متروبولين غوش دان» (وسط إسرائيل)، والهجرة التدريجية من المنطقتين. وفيما تشكل منطقة «متروبولين غوش دان» الممتدة من مدينة نتانيا في الشمال وحتى مدينة رحوبوت في الجنوب، نحو ٧٪ فقط من مساحة إسرائيل، ويسكن فيها اليوم نحو ٤.٦٪ من مجموع السكان، تشكل منطقة النقب الممتدة من غور بئر السبع وحتى مدينة إيلات، نحو ٦٠٪ من مساحة إسرائيل ويسكن فيها نحو ٨٪ فقط من مجموع السكان في إسرائيل، بينما تشكل منطقة الجليل، الممتدة من الحدود الإسرائيلية - اللبنانية حتى مرج بن عامر، نحو ١٦٪ من مساحة دولة إسرائيل ويسكن فيها نحو ١٥٪ فقط من مجموع سكان الدولة. وقبل أعوام قليلة خلصت دراسة صادرة كذلك عن «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» إلى أن اختلال الميزان الديمغرافي في الجليل والنقب «ينطوي على خطر جيوسياسي يهدّد إسرائيل»!

غير أن ما يحيل إليه موضوع الديمغرافيا وما يطرأ عليه من تحولات في إسرائيل، غير منحصر فقط في محور الميزان السكاني، أو في غاية الحفاظ على أغلبية يهودية مطلقة، بل أيضاً ينسحب على طابع الدولة في المستقبل، نتيجة ما يحدث داخل التركيبة السكانية من تغيرات متواترة، وثمة الكثير من التوقعات المرتبطة بهذا الطابع المرتقب، لعل أبرزها أن إسرائيل سائرة في طريقها لأن تكون دولة أكثر دينية، أي أكثر يهودية حتى مما هي عليه الآن، وأقل ديمقراطية، أي أقل مما هي عليه كديمقراطية ذات قدر كبير من الشكليات.

وتستند هذه التوقعات بالأساس إلى تقديرات بشأن ازدياد نسبة اليهود الحريديم، المتشدددين دينياً، والمتدينين، على خلفية ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي في صفوفهم في مقابل انخفاضها في صفوف اليهود غير الحريديم، وهذا هو ما تنطّزق إليه الدراسة الجديدة كذلك. وسبقتها دراسات لفنت على نحو خاص إلى أن ما يجري في إسرائيل، على صعيد التغيرات الديمغرافية، يشفّ عن سيروورة معكوسة لما جرى في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث جرى العمل في الأغلبية الساحقة من أقطارها على فك الارتباط بين الدين والقومية، والتأكيد على فصل الدين عن الدولة. وفي الوقت عينه لفتت إلى أنه فضلاً عن ذلك، لا تمتلك المجتمعات المختلفة في إسرائيل تقاليد ديمقراطية على مدى طويل من الزمن يمكن أن يتم التأسيس عليها وترسيخها للمدى البعيد، كما أن الروح الثقافية العلمانية في الدولة تبدو هشة.



حكومة بينيت - لايبند، خلافات مركبة وتسويات عصية.

إسقاط قانون منع لم الشمل خفف تحديات حكومة بينيت - لايبند في الكنيست والصدام مع الحريديم يتصاعد!

دنيّة يهودية في تلك الدول. وإصدار شهادات حلال لبضائع وحيوانات ومنتوجات في الخارج يتم تصديرها لإسرائيل، مكلفة أكثر من كلفة الشهادات في البلاد، ويجري الحديث عن مئات ملايين الدولارات سنوياً، تساهم في رفع أسعار المنتوجات للمستهلك في إسرائيل.

حسب التوقعات والتقديرات، فإن مشروع الحكومة هذا لكسر احتكار شهادات الحلال قد يلقى أغلبية واضحة في الكنيست، خاصة إذا تم فصله كقانون مستقل، خارج قانون التسويات الاقتصادية، لأنه على الأغلب سيحظى بتأييد كتلة القائمة المشتركة المعارضة للحكومة. ومسألة كسر احتكار الحلال هي الحلقة الثانية الموجهة أيضاً ضد الحريديم، ولكنها ليست الأخيرة. فقد أعلن وزير الشؤون الدينية مئان كهانا، أن الخطوة التالية ستكون مسألة صلاحيات التهويد. ويؤيد الوزير كهانا إعادة صلاحيات التهويد لمخازمات المدن، كما كانت الحال حتى سنوات التسعين من القرن الماضي، إذ تم سحب هذه الصلاحيات منهم، لتتركز بيد الهاخامية العليا. وهذا من شأنه أن يثير غضب الهاخامية العليا، ومعهما أيضاً مؤسسات الحريديم الدينية العليا، الذين هم أيضاً يحتكرون مسألة التهويد، ويرفضون الاعتراف حتى بعمليات تهويد جرت في مؤسسات التيار الإصلاحي في اليهودية، وعدم حاد رفض التهويد الصادر عن مؤسسات التيار الإصلاحي في اليهودية، وعدم الاعتراف بها كلياً. بمعنى أيضاً في هذه الحالة فإن الهاخامية الإسرائيلية العليا، ومعهما قادة الحريديم، يحتكرون التهويد في العالم أيضاً، وليس فقط في إسرائيل.

والخطوة الأخرى، المطروحة منذ سنوات، وظهرت بشكل واضح في اتفاقيات الائتلاف الحاكم حالياً، هي إنجاز قانون التجنيد الإلزامي لشبان الحريديم، بالصيغة التي بلورها الجيش، وأقرها الكنيست بالقرارة الأولى في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٨، وبموجب القانون، يحافظ مشروع القانون على وضعيته التشريعية، طالما احتاز مرحلة القراءة الأولى.

وسعى الحريديم طيلة الوقت إلى تليين صيغة القانون، إلى درجة إفراغه من مضمونه بأقصى ما يمكن، حتى يقارب الوضع القائم، الذي فيه الإعفاءات جارية لشبان الحريديم، بينما بعضهم يتجنّد لفترة قصيرة في وحدات خاصة، وأخرون يتجنّدون ضمن ما يسمى «الخدمة المدنية» أو «الخدمة القومية».

وحسب الاتفاقية الائتلافية، فإن الحكومة ستواصل تشريع القانون من حيث توقف في مسار التشريع، وحتى القراءة النهائية، بحسب الصيغة القائمة، التي يعترض عليها الحريديم، وستكون هذه نقطة أخرى في الصدام بين الحكومة الحالية وقادة الحريديم.

يشار هنا إلى أن نية غالبية الكتل في الائتلاف الحاكم كانت بداية إبقاء الباب مفتوحاً أمام كتلتي الحريديم، أو على الأقل خلق مسار تعاون بين الحكومة والكتلتين، إلا أن كتلتي الحريديم سارعت لإغلاق الباب أمام الحكومة، وأعلنت رفضها لأي تعاون معها، وها هو مسار الصدام يتقدم، كما يبدو حتى الآن.

خلاف حول «قانون نتنياهو»

في نهاية الأسبوع الماضي، أعلن وزير العدل جدعون ساعر، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرונوت»، أنه سيدفع في اتجاه سنّ قانون يمنع من يواجه لائحة اتهام أمام المحاكم من تكليفه بتشكيل حكومة جديدة. وواضح أن المستهدف الأساس هو بنيامين نتنياهو، بمعنى أنه في حال تم سنّ القانون، وجرت انتخابات بعد إنجاز القانون، فإن نتنياهو لا يستطيع أن يتّراس قائمة حزبه في الانتخابات، ولا أن يكون مكلفاً بتشكيل الحكومة.

بعد ساعات قليلة على نشر المقابلة مع ساعر، أعلن رئيس الحكومة، رئيس حزب «يميننا»، نفتالي بينيت، أنه لا يوجد إجماع على الحكومة حول مشروع القانون هذا، ما يعني أن القانون ما زال خلافياً، وتعرض عليه كتلة «يميننا» بدون أن تفسر معارضتها. إلا أن ساعر أوضح أنه تلقى ضوءاً أخضر من رئيس الحكومة بينيت للبدء في تحضير مسودة قانون، تبدأ الحكومة في معالجتها بعد إنجاز الميزانية العامة، بمعنى في شتاء العام المقبل.

وبموجب التفاهات في الائتلاف الحاكم، فإن كل مشاريع القوانين الخلافية، والتي لا تحظى بإجماع داخل الائتلاف، لا يتم طرحها على جدول أعمال الحكومة، إلا بعد مرور عام كامل على بدء عمل الحكومة.

وقلق الحريديم ليس من وجود كتلتي ميرتس اليسارية الصهيونية العلمانية، ولا من حزب العمل، بل من هذا التلاقي مجدداً، الذي يجمع كتلة «يميننا» التي تركز هي أيضاً على التيار الديني الصهيوني، ولكنها تتحفظ من سطوة الحريديم على قرارات الحكومة، والحصول على ميزانيات ضخمة يصفاها الجمهور الإسرائيلي مع أوساط حاكمة بأنها ابتزاز، مع أفغدور ليرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، ويتولى حقيبة المالية، وهو صاحب الصوت الأعلى ضد الميزانيات والامتيازات للحريديم، وأيضاً مع حزب «يوجد مستقبل» وزعيمه يائير لبيد العلماني.

وكما يبدو فإن حزب «أمل جديد» بزعماء جدعون ساعر، وكذا حزب «أزرق أبيض» بزعماء الوزير بيني غانتس، إن يكونا عائقين أمام سلسلة قرارات متوقعة، سيتضرر منها قادة الحريديم وكتلتاهم في الكنيست.

قبل أسبوعين قرر ليرمان، بموجب صلاحياته، وقف الدعم الحكومي لحضانات الأطفال في الجليل المبكر (حتى عمر ٣ سنوات)، الذي يقدم للعائلات التي يعمل فيها الوالدان، وكانت الحكومة السابقة، قد قررت سريان نظام الدعم على عائلات الحريديم التي الرجال فيها لا يعملون، بل «يتعلمون» في معاهد دينية، ومصطلح «التعليم» هنا، ليس بالمفهوم المعروف، بل هو لمن يعضون سنوات طويلة جداً في معاهد الدين، ويجري الحديث عن وقف هذه المخصصات لنحو ١٨ ألف عائلة، تتقاضى دماً حكومياً عن ٢١ ألف طفل حتى عمر ٣ سنوات. ويجري الحديث عن توفير ٤٠٠ مليون شيكل، سنوياً، وهو ما يعادل حوالي ١١٣ مليون دولار.

وفي الأسبوع الماضي، تبين أن الحكومة تستعد للقطع في اللحم الحي، إن جاز التعبير، لأحد أكبر المشاريع الاقتصادية، التي تدفق أموالاً طائلة على مؤسسات الحريديم، وهو احتكار إصدار شهادات الحلال بيد المؤسسة الدينية الرسمية (الهاخامية العليا)، ويبدو مؤسسات الحريديم المخولة بإصدار الشهادات، إذ أن شهادات الحريديم أشد قيوداً.

وحتى الآن، وإذا لم يحدث أي تراجع، فإن الحكومة ستطرح ضمن مشروع قانون التسويات والإجراءات الاقتصادية، الذي يلازم مشروع الموازنة العامة، مشروع قانون يكسر الاحتكار في إصدار شهادات الحلال، بحيث يتم منح الصلاحيات إلى جهات دينية مستقلة عن الهاخامية العليا ومؤسسات الحريديم، ولكنها تحت رقابة الهاخامية العليا الرسمية، التي سيقصر دورها على الرقابة فقط. وهذه المبادرة قائمة منذ سنوات في أروقة الكنيست، وأيضاً وصلت عدة مرات إلى جدول أعمال الحكومات الأخيرة، إلا أنه كان يتم إجهاضها بضعف من كتلتي الحريديم والهاخامية العليا. ولكن المبادرة هذه المرة جاءت بالذات من وزير الشؤون الدينية في الحكومة، مئان كهانا، وهو متدين من التيار الديني الصهيوني، ومن كتلة «يميننا» التي تركز على قاعدة جمهور التيار الديني الصهيوني.

وقور ظهور الأنباء، وقبل قراءة الصيغة التي تريد الحكومة طرحها كمشروع قانون، هبت الهاخامية العليا، ومعهما قادة الحريديم، معترضين بشدة، مع تهديدات باتخاذ إجراءات لإجباط هذا المخطط، بزعم أنه سيسبب تطبيق الشرائع الدينية، وتكون حالة انفلات في إصدار شهادات الحلال.

إلا أن ما يقف خلف هذا الضجيج المعارض ليس فقط الجانب الديني، الذي من الممكن السيطرة عليه، بل إن الضجة نابعة من دافع اقتصادي محض، كون مشروع إصدار شهادات الحلال لكل المرافق المشاركة في قطاع الأطعمة والأغذية، منذ إنتاجها وحتى وصولها إلى المستهلك، بما في ذلك المطاعم ومحلات الطعام، والفنادق، وأيضاً يصل الأمر إلى مجال الألبسة، بالنسبة للمتدنيين المتشدددين من التيارين الدينيين، هو أيضاً مشروع اقتصادي ضخم؛ وبحسب تقارير سابقة، فإن الدورة المالية لكل مشروع الحلال اليهودي، تصل قيمتها سنوياً إلى أكثر من ٧ مليارات شيكل (٢,١٣ مليار دولار)، بغالبيتها الساحقة، إن لم يكن كلها، تمولها جيوب الجمهور العام، من خلال رفع أسعار مختلف المنتوجات.

وحسب أبحاث عديدة سابقة، فإن أسعار اللحوم في الأسواق الإسرائيلية أعلى بنسبة ٣٠٪ من معدل أسعارها في الأسواق العالمية، وفي الدول المتطورة، والمواد الغذائية على أشكالها، أسعارها أعلى بالمعدل بنسبة ٢٠٪ من معدل أسعارها العالمية.

والاحتكار لا يتوقف فقط عند الإنتاج والتسويق في إسرائيل، بل إن الهاخامية العليا تحتكر إصدار شهادات الحلال في مواقع الإنتاج في الدول المصدرة للسوق الإسرائيلية، وهي ترفض شهادات الحلال الصادرة حتى عن مؤسسات

كتب بهروم جرابسي:

ما تزال ادعاءات إسقاط تمديد سريان قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل مستمرة، وتستعد الحكومة الإسرائيلية الجديدة لبلورة قانون بديل يؤدي إلى ذات النتيجة: الحرمان من لم الشمل. إلا أن تتخذ كتل اليمين الاستيطاني بقيادة الليكود، لإسقاط قانون يمنهى الأهمية بالنسبة للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، وقانون بهذا المستوى من العنصرية والتشدد السياسي، بات ضربة مرتدة على كتل المعارضة اليمينية من حيث لا تدري. فقد ساعد تصويتها المعارض الحكومة في التحديات البرلمانية في المدى المنظور، في المقابل، فإن الحكومة تصعد مسار التصادم مع كتلتي اليهود الحريديم؛ وبعد قرارات ستقلص الميزانيات لمؤسسات الحريديم، جاء مشروع قانون كسر احتكار إصدار شهادات الحلال اليهودي، وهذا إن يكون الإجراء الأخير في موجة الحريديم وقيادتهم.

عند تشكيل الحكومة الجديدة قلنا وقيل إن التحدي الأكبر لهذه الحكومة مع قاعدتها البرلمانية الهشة، التي تركز على أغلبية ٦١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، هي مشاريع القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، التي ستبادر لها كتل اليمين الاستيطاني بما في ذلك كتلتا الحريديم، وقسم جدي من مشاير هذه القوانين وقع عليها من باتوا وزراء ونواب الائتلاف، قبل تشكيل الحكومة، وبذلك فإن القانون لم يعد قائماً من ناحية قانونية، بمعنى أن القوانين، وبدا من المفترض أن يكون من الصعب عليهم التصويت ضد هذه القوانين، عند طرحها على الهيئة العامة للكنيست.

وكان هذا صحيحاً، إلى أن جاء مشروع تمديد سريان قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، الذي تجندت كتل الليكود والصهيونية الدينية» وشاس ويهدوت هتورا للتصويت ضد القانون، وسقط بتبادل الأصوات، قبل ثلاثة أسابيع، وبذلك فإن القانون لم يعد قائماً من ناحية قانونية، بمعنى أن الحكومة لا تستطيع طرح طلب تمديد سريانه، بل عليها أن تطرح مشروع قانون بديل، وهذا ما تعمل عليه وزيرة الداخلية أيليت شاكيد مع طاقم خبراء.

في المقابل، فإن إسقاط القانون لم يغير واقع الحال، وحسب تقارير إسرائيلية، فإن مكاتب وزارة الداخلية وتسجيل السكان ترفض استقبال طلبات لم شمل، ولكن حتى لو تم تقديم طلبات، فإن القرار النهائي يعود إلى وزير الداخلية بموجب القانون، وكانت الوزارة الحالية شاكيد قد أعلنت مسبقاً رفضها لقبول أي طلب للم الشمل.

إلا أن تصرف كتل اليمين الاستيطاني ومعهم الحريديم في إسقاط قانون عنصري شرس بهذه القوة، بات مبرراً لنواب اليمين الاستيطاني في الائتلاف الحاكم لمعارضة قوانين عنصرية وداعمة للاحتلال والاستيطان، طرحها كتل المعارضة، وهذا ما حصل لخمس مشاريع قوانين طرحت على الهيئة العامة للكنيست، قبل أسبوعين، وكان الفارق كبيراً، نظراً لتصويت القائمة المشتركة ضد هذه القوانين بطبيعة الحال.

وفي الأسبوع الماضي، لم يتم طرح مثل هذه القوانين، بمناسبة عيد المآب، إذ بحسب الأنظمة التي اتفق عليها في الكنيست في السنوات الـ ١٥ الأخيرة، فإنه في الأعياد الإسلامية والمسيحية المركزية، لا يتم طرح قضايا خلافية جداً للتصويت عليها في الهيئة العامة. ولذلك، من المتوقع أن تطرح المعارضة يوم الأربعاء من هذا الأسبوع عدد ليس قليلاً من هذه القوانين، ومنها قوانين عقوبات جماعية لعائلات المقاومين الفلسطينيين، وقوانين الضم الزاحف لمستوطنات الضفة المحتلة، كذلك فإن تصرف كتلتي الحريديم سمح لأطراف في الحكومة، مناهضة لسياسات أحزاب الحريديم، بأن تبادر إلى قرارات تحاصر مؤسسات الحريديم مالياً وغير ذلك.

المعركة على شهادات الحلال

حينما تشكلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة، كان صراخ كتلتي المتدينين المتشدددين (الحريديم)، شاس ويهدوت هتورا، أعلى من كتلتي الليكود والصهيونية الدينية، وهذا ليس صدفة، لأن الحريديم أعدوا إلى أذهانهم حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠١٣-٢٠١٥، التي استثنتهم، واتخذت على مدى ٢٠ شهراً من عمل تلك الحكومة إجراءات أدت إلى تقليص حاد في ميزانيات مؤسسات الحريديم، واقتربت إلى حد سن قانون يلزم شبان الحريديم بالتجنيد العسكري الإلزامي، الذي ترفضه الغالبية الساحقة من أولئك الشبان لنواحي دينية، وبتشجيع من قادة الحريديم، رغم استفحال توجهات سياسات اليمين الاستيطاني داخل جمهور الحريديم.



قضية التجسس المرتبطة بالشركة الإسرائيلية NSO: علم أسود!

بقلم: عيدان رينغ (*)

تم نشر ما عرف كـ «مشروع بيغاسوس»^(١) بالتزامن في ١٧ وسيلة إعلام حول العالم، فقد كشفت منظمة العفو الدولية ومنظمة Forbidden Stories (قصص محظورة) أن هواتف حوالي ١٨٠ صحافياً وناشطاً في مجال حقوق الإنسان ونشطاء مناهضين للنظام في بلدانهم في جميع أنحاء العالم قد تم اختراقها باستخدام تكنولوجيا شركة NSO للتجسس والسايبير الإسرائيلية. وفقاً للنشر، شمل الاستخدام نشطاء في الهند والمملكة العربية السعودية والمكسيك والمجر (هنغاريا) وأذربيجان والإمارات العربية المتحدة وغيرها، حيث تم استخدام برنامج القرصنة والردع والمضايقة وفي بعض الحالات، وفقاً للاشتباه، تم استخدامه حتى القتل.

NSO تطوير تطبيق حكومي متصل ومتطفل من شأنه تحديد وتحليل طرق العدوى ومنع انتشار الوباء. على الرغم من عمليات الكشف والتحقيقات الأخذة بالتراكم في الصحافة العالمية، وهنا في إسرائيل أيضاً، نلاحظ أنه لدى مراسلي مواضيع التكنولوجيا الناقدون السايبير الهجومي يحظون بعلاقات عامة حكومية وتجارية وينظر إليهم على أنهم متالمقون ومطلوبون، وليس كمصدري سلاح يمسون بالديمقراطية على نحو تام. هذه في الحقيقة ليست مجرد قصة شركة NSO. فهناك شركات إسرائيلية مثل سلبرايت وكنديرو وفريانت، تعمل في السوق نفسها. وتعمل شركات العلاقات العامة والتسويق التي يوظفونها بقوة كي يحصل ذلك ويتحقق النجاح. ومؤخراً، بثّ الإعلامي غاي بينيس عبر برنامجه في «كيشيت» فقرة مليئة بالإطراء والتحفيس حول الإجازة الصيفية المرموقة والمريحة التي حصل عليها موظفو NSO.

على الرغم من أنه كان واضحاً منذ فترة طويلة أن NSO وسلبرايت وكنديرو وما شابه ذلك من شركات، تباع تقنيات متقدمة تستخدم باستمرار وعلى نطاق واسع لانتهاك حقوق الإنسان واضطهاد الصحافيين في أكثر الأماكن سوءاً في العالم - المكسيك، على سبيل المثال، هي أخطر مكان في العالم بالنسبة للصحافيين اليوم - فإن المعاملة الحكومية والعامة لها ما زالت محتفظة وداعمة. أسألوا المحامي إيتاي ماك، الناشط الذي يقود بمفرده تقريباً النضال الجماهيري ضد استمرار ترخيص تصدير الأسلحة الممنوح لشركات السايبير هذه. فقد تم رفض الالتماسات القضائية التي قدمها بدون أية شفافية لائقة ولا نقاش عام، من خلال حجج تتيح الترخيص المستمر لبيع تقنيات إسرائيلية متقدمة لدول تمس بحقوق الإنسان.

إذا كانت الكشوفات الجديدة في الصحف الكبرى في العالم تثير اهتمام الجمهور حقاً، وإذا كان أعضاء الحكومة والكنيست مهتمين حقاً بـ «مكانة إسرائيل في العالم» والتورط الإسرائيلي في انتهاكات حقوق الإنسان وتقويض الديمقراطية في الدول النامية، فإنه لم يعد بإمكاننا تجاهل مساهمتنا الكبيرة كلنا في تطوير هذه التقنيات الخبيثة. هذه المعرفة تأتي وتنمو من الوحدة العسكرية ٨٢٠٠ وخريجها^(٢). هذه معرفة تم تطويرها بشكل أساس من خلال ميزانيات الأمن الإسرائيلية ولأغراض مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن الإسرائيلي.

من نواح كثيرة، هذه المعرفة هي ملك للجمهور. لا يمكن أن تبدأ المناقشة والتغطية الإعلامية لمساهمة إسرائيل في انتهاكات حقوق الإنسان وأن تنتهي بعناوين كبيرة في أقسام الشؤون الخارجية أو التكنولوجيا، أو في

مقال صاخب بقلم (المحلل الأمني) رونين بيرغمان في ملحق الجمعة للصحيفة. إنها ليست مجرد مسألة جشع وتنصل من المسؤولية لمبارزين تجاريين من خريجي وحدة ٨٢٠٠ بل هي منظومة كاملة، ذات جوانب أمنية وتنظيمية - قانونية وعامة، تشجع وتعزز هذا النظام البيئي، السام والمسيء هنا في إسرائيل.

لقد نشرت NSO مؤخراً «تقرير شفافية» دعائي حيث تضمن أيضاً تقريراً عن قائمة سواد للبلدان التي لا تتعامل معها اقتصادياً. لكن القائمة لم تتضمن أسماء تلك الدول ولا أسماء الدول التي كشفت التحقيقات الأخيرة الانتهاكات فيها، ولا أسماء الدول والشركات التي تعمل معها، مثل تلك التي تعرفنا عليها هذا الأسبوع في بعضها. المكسيك على سبيل المثال، من الواضح بالفعل أنه من خلال الحكومة المحلية الفاسدة، تسربت التكنولوجيا إلى منظمات إجرامية محلية.

عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا الجديدة، فإن النوايا الصافية للمطور لا تحمل أهمية. في خاتمة المطاف، ولدت شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية أيضاً بهدف تعزيز الأهداف النبيلة، ولكن اتضح أنها كانت قادرة ليس فقط على تشجيع الديمقراطية والمساواة بل استفاد منها الدكتاتوريون وتعززت بواسطتها الأخبار الملوقة. والاستنتاج الواضح هو أنه لا ينبغي السماح لشركات التكنولوجيا بأن تكون المشرف الخاص على نفسها. وفي حالة الشركات السيبرانية الهجومية الإسرائيلية، يبدو أن هذه الوظيفة غير ملائمة لوزارة الدفاع أيضاً. إن تراكم التقارير والتحقيقات الاستقصائية من قبل معاهد البحوث ووسائل الإعلام الشهيرة في السنوات الأخيرة حول الاستخدام الخبيث لتقنيات مختلفة من قبل الحكومات الإسرائيلية في جميع أنحاء العالم لانتهاك حقوق الإنسان، يجب أن يضيء العديد من الأضواء الحمراء، ليس فقط في وزارة الدفاع ولكن أيضاً في وزارة العدل ووزارة الخارجية ومكتب رئيس الحكومة.

هؤلاء الشباب، الذين يحصلون في الوحدة ٨٢٠٠ على ترخيص ليكونوا تقريباً في مقام الرب لبيع سنوات، يخرجون من أبواب القاعدة العسكرية وينتقلون مباشرة إلى تلك الشركات التي تصنع أسلحة التجسس والاختراق الهجومية. فهل لديهم الأدوات والأسس الأخلاقية والعاطفية لفهم الدور الذي يلعبونه داخل هذه المنظومة؟ ما هي نوعية البيئة العسكرية التي تؤهل وتشكل هؤلاء الشباب وما هو دورها في نشوء البيئة التجارية التي سادت هنا في السنوات الأخيرة؟

إن الحجة الرئيسية التي تستخدمها NSO والشركات الأخرى فيما يتعلق بالادعاءات ضدها، هي أنهم لا يتحملون أية مسؤولية عن المنتج من لحظة بيعه^(٣) بالنسبة لهم، فهو منتج مصمم لمكافحة الجريمة

والإرهاب ومساعدة ضحايا الكوارث أو الأزمات، وفي حال إساءة استخدامه، تقع المسؤولية على عاتق الزبائن وحدهم. ولكن عندما يتم بيع برامج تجسس معقدة لدول تنتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي، فما الذي يمكن توقعه؟

لقد نشرت NSO مؤخراً «تقرير شفافية» دعائي حيث تضمن أيضاً تقريراً عن قائمة سواد للبلدان التي لا تتعامل معها اقتصادياً. لكن القائمة لم تتضمن أسماء تلك الدول ولا أسماء الدول التي كشفت التحقيقات الأخيرة الانتهاكات فيها، ولا أسماء الدول والشركات التي تعمل معها، مثل تلك التي تعرفنا عليها هذا الأسبوع في بعضها. المكسيك على سبيل المثال، من الواضح بالفعل أنه من خلال الحكومة المحلية الفاسدة، تسربت التكنولوجيا إلى منظمات إجرامية محلية.

عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا الجديدة، فإن النوايا الصافية للمطور لا تحمل أهمية. في خاتمة المطاف، ولدت شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية أيضاً بهدف تعزيز الأهداف النبيلة، ولكن اتضح أنها كانت قادرة ليس فقط على تشجيع الديمقراطية والمساواة بل استفاد منها الدكتاتوريون وتعززت بواسطتها الأخبار الملوقة. والاستنتاج الواضح هو أنه لا ينبغي السماح لشركات التكنولوجيا بأن تكون المشرف الخاص على نفسها. وفي حالة الشركات السيبرانية الهجومية الإسرائيلية، يبدو أن هذه الوظيفة غير ملائمة لوزارة الدفاع أيضاً.

إن تراكم التقارير والتحقيقات الاستقصائية من قبل معاهد البحوث ووسائل الإعلام الشهيرة في السنوات الأخيرة حول الاستخدام الخبيث لتقنيات مختلفة من قبل الحكومات الإسرائيلية في جميع أنحاء العالم لانتهاك حقوق الإنسان، يجب أن يضيء العديد من الأضواء الحمراء، ليس فقط في وزارة الدفاع ولكن أيضاً في وزارة العدل ووزارة الخارجية ومكتب رئيس الحكومة.

لا يمكن أن يستمر هذا النمط من الإشراف وإصدار التصاريح للصناعة السيبرانية الهجومية، التي تتم في الخفاء تماماً. إنه نمط عفا عليه الزمن وغير متصل بواقع اليوم. والبساط الأحمر الذي يفرش أمام هذه الشركات في وزارة الدفاع يجب أن يسحب ويستبدل بعلم أسود. إن دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني والنظام القانوني الإسرائيلي يجب أن يتجسد في التأكد من حدوث ذلك وفي أسرع وقت ممكن.

(*) نشر هذا المقال في موقع «العين السابعة» الإلكتروني الإسرائيلي. وهذه ترجمة خاصة بملحق «المشهد الإسرائيلي».

هوامش

١. وفقاً لوكالات الأنباء العالمية، يعتقد الباحثون أن الإصدارات المبكرة من برنامج القرصنة التي كشفت لأول مرة العام ٢٠١٦، استخدمت رسائل نصية مفخخة لتثبيتها على هواتف المستهدفين، ويجب أن ينقر المستهدف على الرابط الذي وصله في الرسالة حتى يتم تحميل برنامج التجسس، لكن لذلك حد في فرص التثبيت الناجح لا سيما مع تزايد حذر مستخدمي الهواتف من النقر على الروابط المشبوهة. أما الإصدارات الأحدث من «بيغاسوس» التي طورتها NSO فقد استغلت ثغرات في تطبيقات الهواتف النقلة واسعة الانتشار. وفي العام ٢٠١٩، رفع تطبيق «واتساب» دعوى قضائية ضد الشركة الإسرائيلية قال فيها استخدمت إحدى الثغرات المعروفة بثغرة يوم الصفر» في نظام التشغيل الخاص به لتثبيت برامج التجسس على نحو ١٤٠٠ هاتف. وبمجرد الاتصال بالشخص المستهدف عبر «واتساب»، يمكن أن ينزل «بيغاسوس» سرا على هاتفه حتى لو لم يرد على المكالمة.

٢. وحدة ٨٢٠٠ هي فيلق وحدة الاستخبارات الإسرائيلية المسؤولة عن التجسس الإلكتروني عن طريق جمع إشارات وفك الشيفرة. التقدم الهائل الذي حققته إسرائيل في مجال صناعة التقنيات المتقدمة، وظف بشكل كبير في تطوير وتوسيع عمليات التنصت التي تقوم بها الوحدة، وهناك دور بارز لشركات القطاع الخاص في دعم الوحدة باختراعات تعزز من قدرات التنصت (ويكيبيديا).

٣. زعمت NSO رداً على التقرير «إنه مليء بالفرضيات الخاطئة والنظريات غير المؤكدة»، وأضافت أن «البرنامج مخصص لاستخدام أجهزة المخابرات الرسمية وجهات إنفاذ القانون لمكافحة الإرهاب والجريمة». وفقاً للصحافة الإسرائيلية، شكلت الحكومة طاقماً من مسؤولين كبار من عدة وزارات يقوده مجلس الأمن القومي للنظر في القضية، ونقل عن مصدر حكومي أنه «من غير المرجح» إجراء مراجعة لمصادر الشركة. وأشار إلى تداعيات دبلوماسية محتملة بعد التقارير الإعلامية عن الاشتباه في سوء استخدام برنامج «بيغاسوس» في فرنسا والمكسيك والهند والمغرب والعراق.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٢»

محور العدد:

وباء الكورونا في إسرائيل: إدارة الأزمة



عن البلطجة الاستيطانية.. خلفيات نظرية وتاريخية

كتب أنس إبراهيم:



(أغيب)

الاستيطان الإسرائيلي.. مدجج بالسلاح وبالأسلحة.

الصعود مع هبوط ملحوظ في مستوى العنف العسكري للجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة على غرار عملية السور الواقي خلال الانتفاضة الثانية. ففي العام ٢٠٠٨ تم تسجيل ٢٩٠ هجوما مرتبطا بالمستوطنين، وهذا العدد يتجاوز الأعداد التي تم تسجيلها من قبل في الأعوام السابقة، ١٨٢ في العام ٢٠٠٦، ٢٤٣ في العام ٢٠٠٧. وبالمثل، تضاعف عدد الفلسطينيين الذين قتلوا بسبب هجمات المستوطنين في العام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١٣١ مقارنة بالأعوام السابقة، ٧٤ في العام ٢٠٠٦، ٩٢ في العام ٢٠٠٧. وبعد هبوط الزخم إلى ٩٠ العام ٢٠٠٩ وهو الهبوط الذي يمكن أن يعزى إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، عاد الزخم ليرتفع بحدّة العام ٢٠١٠ ويصل إلى ٣١٢ ويرتفع مرة أخرى ويصل إلى ٤١١ العام ٢٠١١. ووفقا للمركز الفلسطيني في واشنطن، فقد كانت هناك زيادة بنسبة ٣١٪ في الهجمات الاستيطانية في الأعوام الخمسة بين ٢٠٠٧ و٢٠١١، وهي الفترة التي شهدت هبوطا بنسبة ٩٥٪ من الهجمات الفلسطينية في الضفة الغربية. ومن المؤكد أن هذه الأرقام تضاعفت بحدة خلال العقد المنصرم، ومن المؤكد أنها تضاعفت بحدة أكبر خلال عام ٢٠٢١ فقط؛ لتؤشّر على نمط تصاعدي في أيديولوجيا العنف الاستيطاني وأنماط البلطجة الاستيطانية ونطاقات تطبيقها وممارستها. فمنذ أن كانت بالكاد بمثابة رد فعل على المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية قبل ما يزيد عن خمسة عقود، تصل الآن في العام ٢٠٢١ لتشكل بديلا للممارسات البلطجية الاستعمارية الرسمية في الضفة الغربية، وسلاحا فذاكا في ردع الفلسطينيين في الداخل، وايضا، فحزبا لآلة الاستيطان الصهيونية الرسمية بسبب نشاطها التوسعي الجغرافي الدائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما يجيز السلطات الاستعمارية على ترسيخ الهيمنة اليهودية على هذه الأراضي، مثلما حدث في جبل صبيح في بيتا وفي مناطق أخرى. بكلمات أخرى: لقد تطوّرت الحركة الاستيطانية في الضفة الغربية من حركة مدعومة من الدولة ووكالات يهودية عالمية، إلى تشكيل اجتماعي سياسي يهودي مهيمن فغالب يفهم مفهوم متطور وأكثر تطرفا للسيادة اليهودية، ويمتلك التفويض الحكومي لامتياز العنف وادواته لممارسته على الفلسطينيين أينما كانوا، سواء في الضفة الغربية أو في أراضي ١٩٤٨.

من دون استثناء، وبعد فحوص سريع لتطوّر نشاط المستوطنين البلطجي وصولا إلى تجاوزهم لدورهم الدائم في مدينة القدس ومشاركتهم الفعالة في قمع الفلسطينيين في مدن الداخل، سنجد أنّ هذه النشاطية البلطجية السياسية في طريقها لتنتزع لها دورا بارزا في السياسة الداخلية الصهيونية، وتحديدا سياسات الهوية العامة للدولة والسياسات الأمنية. الافتراض الذي تنطلق منه الدراسات الإسرائيلية أنّ البلطجة الاستيطانية ظهرت كرد فعل على مقاومة فلسطينية للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، لكنّها لاحقا تحوّلت لتشكل انعكاسا للتغيرات في التيارات السياسية الإسرائيلية المتتالية، والانتقال من الهيمنة العمالية إلى الهيمنة اليمينية التي دعمت المشروع الاستيطاني والمستوطنين في الضفة الغربية^(١). كذلك شكّل امتناع الحكومات الإسرائيلية عن ضمّ الضفة الغربية بشكل رسمي دافعا دائما لتحفيز نشاطية سياسية معادية للحكومات الإسرائيلية المتتالية، وكان هذا التوتر بين الطرفين يتضاعف في أوقات مفاوضات السلام، أو عند إعلان الحكومة عن استعدادها لإزالة المستوطنات أو بعضها، وهذا ما حدث عندما تم تطبيق بعض هذه الأفكار مثل الانسحاب من شمال سيناء العام ١٩٨٢، أو خطة الانسحاب الأحادي من قطاع غزة العام ٢٠٠٥؛ وهذه الأخيرة ربّما شكّلت صدمة الحركة الاستيطانية دفعتها إلى تطوير عقيدة استيطانية أمنية داخلية منفصلة عن العقيدة الأمنية الرسمية التي تخلّت عن منطق الغزو العسكري، ما شكّل شرخا في الثقة بين المستوطنين وبين الجندي الإسرائيلي، شرخا يمكن قراءته في التطور التالية لأحد المستوطنين في الضفة الغربية: «لا نستطيع الوثوق بالجيش في حماية ملكيتنا وحقولنا، ليس كل جندي وضابط لديه الالتزام بنفسه بالاستيطان... فهم نادرا ما يكونون هنا. ولذلك علينا أن نرشخ أمننا بأنفسنا»^(٢). مع ذلك، من المهم الإشارة سريعا إلى أنّ الغالبية العظمى من المستوطنين يعيشون في المستوطنات الكبرى، ويعتبرون أنفسهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي، وهم لا يضطّرون إلى ارتكاب أعمال بلطجة نظرا لكون هذه المستوطنات أشبه بالمدن الإسرائيلية من حيث تواجد الشرطة وقوات الجيش لدراساتها بشكل دائم. لكن البلطجة كممارسة يومية سيادية، بالمعنى المشار إليه في السابق، تُمارس من قبل المستوطنين الذين يعيشون في المستوطنات الأصغر حجما، وتلك الأكثر انعزالا عن بقية المستوطنات الكبرى أو حتى متوسطة الحجم، حيث تنشط الحركات الاستيطانية الأكثر راديكالية وعنفا مثل حركة شببية اللّلال التي تنشط تقريبا في كل أنحاء الضفة الغربية وتدعم من قبل العديد من المجالس الاستيطانية والأحزاب اليمينية الصهيونية^(٣).

تظهر بعض البيانات أيضا، أنّ العنف الاستيطاني قد يكون بديلا للعنف العسكري الرسمي خلال أوقات الهدوء النسبي في الأراضي المحتلة. فمنذ نهاية الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٥، كان هناك صعود في عدد الهجمات اليهودية ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وفي عدد ضحايا هذه الهجمات من الفلسطينيين. ويتوزأ هذا

الرسمية على سلطات جزئية متعددة محليا، زمنيا وذات استقلالية نسبية بدلا من مؤسسات رسمية ذات سلطة شاملة غير متنازع عليها^(٤). كما هي الحال في الضفة الغربية التي تقتسم سيادتها الزمانية والمكانية ثلاثة أنواع من السلطات؛ وهي السلطة العسكرية الإسرائيلية ممثلة بالحاكم العسكري الإسرائيلي، والمجالس الإقليمية الاستيطانية، وكذلك السلطة الفلسطينية. وغالبا ما تظهر مثل هذه الأنظمة عندما تكون الهيمنة السياسية غير مؤسسية ومرسنة أو شبه منظمة، بسبب معارضة مستمرة من قبل السكان التابعين أو الاعتقاد إلى الشرعية الدولية أو المحلية. كحالة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية. وكذلك تظهر في المناطق النائية الهامشية جغرافيا ومؤسساتيا حيث لا تمارس فيها السلطة السيادية بشكل كامل ومطلق، كالضفة الغربية أيضا ولكن إلى حدّ ما بعض المناطق الفلسطينية في أراضي ١٩٤٨ كالمناطق البدوية، أو حتى المدن المتمزدة التي مثّلت انتفاضتها زمنيا مقاومة مباشرة للسلطة السيادية الصهيونية. في تلك السياقات تُنفذ وتظهر الممارسات والتشكيلات البلطجية كبديل لغياب السلطة المأسوسة لتعويضها ولترسيخ الهيمنة اليهودية الصهيونية في الفضاءات الزمانية والمكانية التي تظهر مقاومة للسلطة المركزية ونزعة تحزيرية.

في الضفة الغربية يحل كل شيء

شكّل الاستيطان والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية موضوعا جدليا في الأوساط الصهيونية منذ بدايات الحركة الاستيطانية بعد احتلال فلسطين كاملة عام ١٩٦٧؛ فمن جهة هناك الأصوات التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال ومنح السيادة لدولة فلسطينية خاضعة للسلاح، ذلك أنّ استمرار الاحتلال سيؤدي استمرار الصراع - وهذه الأصوات أخذت تخفت تدريجيا منذ عقود وتعقد مساومات نظرية تصل إلى حدّ التمسك بالمستوطنات الكبرى، فقط التصلص البقع الاستيطانية الصغيرة ومنح سيادة منقوصة جزئية على مناطق (أ) للسلطة الفلسطينية. ومن جهة أخرى، هناك التيار اليميني الصهيوني الذي يهيمن على السياسة الإسرائيلية منذ نهاية السبعينيات، والذي يرى في الاستيطان مشروعا قويا له أهمية أيديولوجية، أمنية وديمقراطية، يمثل أهمية مشروع تهويد الجليل والنقب ويفكر بالضفة الغربية كجزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، والأكثر أهمية كجزء يمتلك قاعدة انتخابية كاسحة في مستوطنات الضفة الغربية إضافة إلى القدس وأهميتها الدينية المزعومة بالنسبة للتيار القومي الديني الصهيوني الذي يمثّل التيار الأكثر فاعلية وحضورا في الحركة الاستيطانية الصهيونية في الضفة الغربية؛ ومن المنطقي التفكير أنّ في الضفة الغربية اليوم، وخاصة بعد تلاقح المستوطنين من مستوطناتها إلى شوارع مدينة اللد، حيفا، عكا، الناصرة، أم الفحم ويفا، تتزاخم المعضلات الوجودية التي يفرضها المشروع الاستعماري الصهيوني على مواطنيه اليهود وأصلايين البلاد الفلسطينيين. فمن الضفة وصل المستوطنون الذين كانوا حتى قبل الهبة الأخيرة، مشكّلة تحض الفلسطينيين في الضفة الغربية، وصولا إلى المدن المتمزدة ليتعاملوا مع فلسطينيين الداخل وليجعلوا أنفسهم مشكلة لكل الفلسطينيين

تواطؤ الدولة مع الميليشيات الاستيطانية
يعتقد الباحث نير غازيت أنّه وعلى الرغم من عدم قانونيتها، إلا أنّ البلطجة الاستيطانية تشتغل كآلية غير رسمية للسلطة الرسمية في إسرائيل؛ فالوضع غير القانوني الغامض التي تقفد - إلى حدّ ما - السلوك الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يشمل حالة الغموض المتعلقة بهذه المناطق ووضعيتها السياسية المشوشة، هي نفسها التي تمكّن وتدعم هذه البلطجة غير القانونية^(٥). وذلك يخلق تفاعلا ديناميكيا بين تيار البلطجة الاستيطاني غير القانوني، وبين السياسة الرسمية الإسرائيلية، يمثّل ظاهرة متفرزة من تواطؤ الدولة مع التيار البلطجي الاستيطاني، إلى حدّ تصل حالة الغموض هذه إلى أن تكون سببا، ومولدا في الآن ذاته، بشكل تلقائي لهذه الهجمات. هذا التحليل ينطبق على أفعال البلطجة اليومية التي تجري في الضفة الغربية والتي تتراوح بين الاحتلال المباشر لأراضي الفلسطينيين وقتلهم، وصولا إلى التعدي عليهم بالضرب ورمي الحجارة على مركباتهم على الطرقات الرئيسية. لكن، وعند فحص ما جرى خلال أحداث الهبة الأخيرة، نجد أنّ هذا التواطؤ بين أجهزة العنف الرسمية الصهيونية والميليشيات البلطجية الاستيطانية قد تجاوز الترتيبات العلائقية بين الطرفين التي تم تأسيسها في الأراضي المحتلة، ليصل حدّ الاستخدام المباشر لهذه الميليشيات للسيطرة على المدن العربية في الداخل وترهيبهم مع تجنّب الانخراط المباشر للأجهزة الرسمية في هذه المواجهة لتفادي أي نقد دولي أو محاسبات داخلية على هيئة لجان تحقيق رسمية. ففي حالة تواطؤ الدولة، ثمة نسق من النشاط الإرهابي الذي تديره الدولة من جهة، أو تغضّ النظر عنه من جهة أخرى؛ فالذلة قد تبارد إلى توجيه العنف المدني كما حصل خلال أحداث الهبة الأخيرة من خلال استعدادها وتمكينها المستوطنين من شق طريقهم إلى قلب المدن المتمزدة، أو من خلال غصّ النظر عمّا يجري على الأرض، أيضا مثلما حصل خلال الهبة الأخيرة؛ «وفي كلتا الحالتين، ستمتكن الدولة من تحقيق أهدافها... وفي هذه الأثناء، نأى بنفسها عن العمل القدر الذي يستهدف المدنيين»^(٦). لكن ليس النأي بالأجهزة الرسمية عن العمل القدر وحده هو ما تجنّبته السلطة الاستعمارية خلال الأحداث الأخيرة، بل كانت تُدرِك أنّ الشخصية العسكرية الرسمية وإن ذُرِبَت لتفكر بالعربي كعدو للدولة، لن تُبايز إلى ارتكاب الفعل العنيف القدر على هيئة الاستفراء بعربي وتهشيم مجتمعه حرفيا في الشارع على مرأى من الشرطة، كما فعلت قطعان المستوطنين مع العديد من العرب خلال الهبة الأخيرة؛ فهي تلك الذرة من الوحشية الطبيعية، العفوية، التلقائية وحتى الإبداعية التي أراتت السلطة الاستعمارية الصهيونية أنّ يظهرها المستوطنون لمواطنيها العرب المتمزدين لتحقيق حالة ردع طويلة الأمد؛.

يعتقد غازيت أنّ العنف الإجرامي السياسي المدني الذي يقوّض بشكل ظاهري سلطة الدولة، يشتغل في الواقع كآلية سياسية غير رسمية تعيد إنتاج سلطتها بشكل غير مباشر عبر قنوات غير رسمية. هذه الوضعيّة تسوّد وفقا لتحليله في حالات السيادة المتنازع عليها والمجزأة التي تعتمد فيها السلطة

في الثالث عشر من أيار الماضي ظهرت فيديوهات لمواطنين عرب في مدينة اللد تظهر تجمعهم مجموعات من المستوطنين المسلّحين الذين كانوا قد وصلوا من مستوطنات الضفة الغربية لقمع الاحتجاجات العربية في المدينة؛ في الوقت الذي كانت فيه الشرطة الإسرائيلية قد أعلنت حظر تجوال في المدينة ومنعت دخول أو خروج أي أحد منها. في الآن ذاته، كان بنيامين نتانياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، يحاول الدفّع باقتراح إدخال الجيش الإسرائيلي إلى المدن التي يمكن وصفها الآن بالمتمزدة، كمدن اللد، حيفا، أم الفحم، عكا وغيرها من المدن الفلسطينية التي شهدت حالة غير مسبوقة من الاحتجاجات العنيفة التي كانت قد خرجت في البداية ضد المخططات الاستعمارية الصهيونية في حي الشيخ جزاح، ولكنّها وخلال أسبوعين تحوّلت إلى احتجاجات ضدّ وحشية الشرطة التي كانت قد قتلت الشهيدين محمّد كيوان (١٩ عاماً) من مدينة أم الفحم، وموسى حسونة (٣١ عاماً) من مدينة اللد. في الآن ذاته كانت جهات أخرى تشهد حالة متصاعدة من العنف، مثل مدينة القدس المحتلة، والضفة الغربية وكذلك الحرب على قطاع غزة. كل ذلك في تقاطعه الزمني بعث شعورا إسرائيليا بقلق سيادي؛ كانت أشدّ تمظهراته وضوحا وخطورة، هو الاستعانة بالميليشيات الاستيطانية لاستعادة السيطرة على المدن والاستعادة الزرع الصهيوني. كانت إسرائيل تعيش حالة من الفوضى المطلقة، وفي تلك اللحظة من الفوضى والاضطراب - الذي تُضاف إليه الأزمة السياسية المتمثلة في عدم القدرة على تشكيل حكومة إسرائيلية ما تطلب^(٧) انتخابات إسرائيلية عامة متتالية - في تلك اللحظة وصل المستوطنون إلى المدن المتمزدة؛ قتلوا، أحرقوا مساجدا وممتلكات، أزهبوا وهذوا بالموت وبمعسكرات هولوكوست صهيونية تحرق الفلسطينيين داخلها حتى الزماد.

الخلفيات النظرية للبلطجة الاستيطانية إن الحدث الذي تسمّى - تَفُوض - فيه الدولة لفاعلين غير رسميين بحيارة امتيازها الحصري بممارسة العنف وحيارة أدوات إنتاجه ليس حدثا فجائيا، بل هو حدث تراكمي يصل حدّ أن يكون بنية مأسوسة ومدعومة من قبل الدولة وأجهزتها الرسمية. في إطار النظر هذا، يمكن فهم الأليات التي تمكّن من ظهور ما يسمّى بالأدبيات الإنكليزية الإسرائيلية التي تُشير إلى الممارسات العنيفة الاستيطانية بالـ Vigilantism؛ أي القصاصية الاستيطانية - لكن المفصل غير دقيق في حالة المستوطنين؛ فالقصاصية في شكل من أشكال العنف المماس، وتشمل أفعال الإكراه أو التهديد التي تُشكّل خرقا لحدود النظام السياسي الاجتماعي القائم، وهي خروقات في أساسها تكون موجهة إلى الحفاظ على هذا النظام القائم من أيّة انحرافات عن مبادئه المؤسسية، أو عن غاياته الأساسية المتفق عليها في الخطابات الرسمية وغير الرسمية^(٨). في حالة الاستيطان الإسرائيلي، ورغم أن بعض التفسيرات الصهيونية تربط نشوء الظاهرة برد فعل جمعي استيطاني على الهجمات الفلسطينية في بدايات الحركة الاستيطانية الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنّ هذه الظاهرة تحوّلت لاحقا لتشكّل تعويضا لغياب الممارسات السيادية الدلالية، وتشكّل ممارسات بديلة أو مكملّة أو دافعة نحو ترسيخ الهيمنة اليهودية على المناطق المحتلة، وذلك يشمل حتى المناطق النائية والبعيدة عن السيطرة المركزية الصهيونية في أراضي ١٩٤٨.

مع ذلك، هناك إشكالية يجب الإشارة إليها سريعا فيما يتعلق بمفهوم الـ Vigilantism، والذي عادة ما تستخدمه الأدبيات الصهيونية باللغة الإنكليزية للإشارة إلى العنف الاستيطاني؛ فالمصطلح الإنكليزي يرتبط بمعنى إيجابي عادة ما يشير إلى الأبطال الخارقين مثل باتمان؛ أي الأبطال أو الشخصيات التي تقتض من المجرمين عندما لا تتمكن الدولة أو النظام القضائي المطبق من إدانة هؤلاء المجرمين بالسائل القانوني المتاح، أو عندما تكون الدولة في حالة فساد مؤسساتي تدفع ببعض الأفراد إلى تطبيق العدالة الأهلية بأيديهم؛ فيتحوّل تطبيق القانون من الجهة الرسمية إلى جهة أو شخصية غير رسمية ويسبى بالقصاص أو العدالة الأهلية.

بطريقة ما، يمكن تطبيق المنطق نفسه على حالة المستوطنين الصهاينة؛ فهم فاعلون غير رسميين يأخذون على عاتقهم مهمة تعويض غياب السيطرة المؤسسية الرسمية الصهيونية، لترسيخ الهيمنة الصهيونية على المناطق المحتلة. في الآن ذاته يأخذون على عاتقهم مهمة الحفاظ على النظام السياسي الاجتماعي - وحتى توقيمه وإعادته إلى صوابيته الاستعمارية الأولية - أي المشروع الاستعماري الصهيوني، والنأي به عن أي انحرافات عن غايات المشروع المتفق عليها صهيونيا وهي استعمار فلسطين كاملة، وتوقيمه عن أي محاولة سياسية للدفع بعملية سلام تمنح الفلسطينيين أي اعتراف سياسي بحقهم في تقرير المصير، أو حق العودة، أو حتى منحهم أي نوع من أنواع السيادة على الأراضي المحتلة، وكذلك منع تعويض الفلسطينيين في الداخل من التطور الطبيعي إلى جماعة هوياتية أصلاية فلسطينية فاعلة، الأمر الذي قد يشكّل تحديا للهيمنة اليهودية الهوياتية على الفضاء العام على الدولة كدولة يهودية لمواطنيها اليهود. لهذه الأسباب كلها، يمكن ترجمة المفهوم لا إلى القصاصية بل إلى البلطجية، التي تعجز عن طبيعة الأفعال الاستيطانية في الضفة الغربية ومؤخرا في الداخل.

هوامش

- David Weisburd, Jewish Settler Violence: Deviance as Social Reaction (University Park, Pa., and London: Pennsylvania State University Press, 1989). Pp. 80-89.
- Gazit, N. (2019) Jewish Vigilantism in the West Bank .N. Copsy. Vigilantism Against Migrants and Minorities (43-54) Routledge.
- Ibid.
- Gazit N. State-sponsored Vigilantism: Jewish Settlers' Violence in the Occupied Palestinian Territories. Sociology. 2015; 49 (3):438-454.
- Weisburd, Jewish Settler Violence, 88-90.
- Gazit N. State-sponsored Vigilantism.
- Weisburd, Jewish Settler Violence, 82-88.



(وكالات)

.. من حفل إطلاق الألعاب الأولمبية في طوكيو.

الرياضة في خدمة السياسة: إسرائيل والألعاب الأولمبية في طوكيو!

كتب وليد حباس:

في الـ ٢٣ تموز انطلقت الألعاب الأولمبية في طوكيو بعد تأجيلها مدة عام بسبب فيروس كورونا في حفل الافتتاح، الذي يعتبر مهرجاناً أممياً يشاهده مئات الملايين من كافة أرجاء العالم، وقف المشاركون دقيقة صمت في ذكرى مقتل ١١ لاعبا إسرائيليا في الألعاب الأولمبية التي أقيمت عام ١٩٧٢ في مدينة ميونيخ في ألمانيا الغربية، جاءت هذه الوقفة بموافقة رسمية من قبل اللجنة الأولمبية الدولية والتي صاغت رسالة التأيين على النحو التالي: «المجتمع الأولمبي يتذكر بشكل خاص أولئك الذين فقدوا حياتهم خلال الألعاب الأولمبية، إحدى الفرق لا تزال تحمل مكانة خاصة في ذاكرتنا... وهي البعثة الأولمبية الإسرائيلية التي فقدنا أعضائها في ميونيخ العام ١٩٧٢». اعتُبرت هذا الدقيقة إنجازاً كبيراً بالنسبة لإسرائيل التي توظف مشاركتها في المسابقات الدولية الرياضية والموسيقية والأكاديمية وغيرها لتحسين صورتها أمام العالم.

تأيين ميونيخ يأتي بعد ٤٩ عاماً

في العام ١٩٧٢، احتجزت مجموعة فلسطينية تابعة لتنظيم «أيول الأسود» البعثة الإسرائيلية في مدينة ميونيخ وطالبت بإجراء تبادل أسرى، قامت القوات الألمانية بمحاولة فاشلة لتحرير الرهائن الإسرائيليين، الأمر الذي أدى إلى استشهاد خمسة فلسطينيين بالإضافة إلى مقتل ١١ لاعبا إسرائيليا (سنة مدربين وخمسة لاعبين)، وشرطي ألماني واحد، حاولت إسرائيل في الدورة الأولمبية التالية (العام ١٩٧٦ في مدينة مونتريال، كندا) أن تحت اللجنة الأولمبية الدولية على إحياء ذكرى القتلى الإسرائيليين، ودفعت بأنكي سبينسر (أرملة أحد القتلى الإسرائيليين) نحو ترؤس حملة دولية لإقناع اللجنة الأولمبية الدولية بحسب سبينسر، كان رد اللجنة الأولمبية الدولية في العام ١٩٧٦ بأنه «لدينا ٢١ بعثة عربية مشاركة في الأولمبياد، وجميعهم سيرحلون إذا قلنا كلمة واحدة عن اللاعبين الإسرائيليين القتلى»^(١)

لقد بلغت سبينسر بقولها إن اللجنة الأولمبية تخشى

٢١ بعثة عربية، لكنها لم تجاف الحقيقة عند قولها إن اللجنة الدولية تخشى أن يغادر العرب المسابقات في حال قامت بتأيين اللاعبين الإسرائيليين. في الواقع كان هناك عدد أقل من البعثات العربية، وجزء منها كان فعلاً قد قاطع الألعاب الأولمبية في مونتريال العام ١٩٧٦ لكن لأسباب أخرى تتعلق بالأبارتهيد في جنوب أفريقيا، في تلك السنة، كان من المفترض أن تشارك ١١ دولة عربية في الألعاب الأولمبية هي مصر، الكويت، لبنان، المغرب، السعودية، تونس، الجزائر، العراق، ليبيا، السودان وسورية، لكن حصلت مقاطعة كبيرة لحفل الافتتاح في تلك السنة وشملت حوالي ٢٩ دولة معظمها من أفريقيا وآسيا، من ضمن المقاطعين كانت كل البعثات العربية باستثناء الكويت ولبنان والسعودية، وسبب المقاطعة هو الغضب من اللجنة الأولمبية الدولية لأنها سمحت لبعثة نيوزيلاندا بالمشاركة في تلك الدورة رغم معرفتها بأن دولة نيوزيلاندا كانت أول من كسر المقاطعة الرياضية المفروضة على جنوب أفريقيا بعد أن شاركت معها في لعبة ديغبي وبحضور ومباركة من رئيس وزراء نيوزيلاندا.^(٢) لم يكن واضحاً ما إذا كان رفض اللجنة الأولمبية لطلب سبينسر بتأيين القتلى الإسرائيليين سببه الخشية من مقاطعة باقي البعثات العربية في الدورات التالية، أم لأنها قارنت ما بين إسرائيل (٩ سنوات بعد النكسة و٢٨ سنة بعد النكبة) وما بين نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، لكن الواضح هو أن مكانة إسرائيل عالمياً لم تكن في أفضل حالاتها، وكانت على الأقل للجنة الأولمبية الدولية دولة غير طبيعية، حتى إن لم تعلن اللجنة عن ذلك جهاراً.

ومع ذلك، لم تياس إسرائيل من محاولتها لحث اللجنة الأولمبية على تأيين قتلى ميونيخ، فقد كانت محاولات إسرائيل، والتي تجندت لها سبينسر نفسها، تتجدد مرة كل أربع سنوات وقبيل كل دورة ألعاب أولمبية وفي كل مرة يتم رفض الطلب الإسرائيلي.

كان الاختراق الأول الذي حققته إسرائيل في هذا الأمر غير فرض بالنسبة لها، وحصل الاختراق في العام ٢٠٠٤ في دورة ألعاب أثينا، على هامش الدورة، التقى رئيس اللجنة الأولمبية الدولية بالسفير الإسرائيلي في اليونان وقدم تعازيه بقتلى ميونيخ، ورئيس اللجنة، جاك روج،

كان لاعبا مشاركا في دورة ميونيخ العام ١٩٧٢ قبل أن يصبح رئيس اللجنة الأولمبية العام ٢٠٠٤.^(٣) حصل في العام ٢٠١٢ تطور جديد في دورة الألعاب الأولمبية في لندن، في تلك السنة، استمرت اللجنة الأولمبية في رفض تأييد القتلى الإسرائيليين من خلال الإعلان عن دقيقة صمت في أثناء حفل الافتتاح، لكنها قبلت للمرة الأولى تأييد القتلى في حفل تأييد رسمي وصغير أقيم في ساحة محاطة بالأشجار بالقرب من حفل الافتتاح، وبعيدا عن الأنظار، في هذا التأييد الذي جرى على استحياء، تم تكريم أهالي وأقارب القتلى الإسرائيليين.^(٤)

لقد كانت دقيقة الصمت التي أعلن عنها في طوكيو هذا العام بمثابة إنجاز تاريخي بالنسبة لإسرائيل، وقال رئيس الحكومة نفتالي بينيت: «أرحب بهذه اللحظة التاريخية والمهمة»، أما حيلي تروربر، وزير الثقافة الرياضية عن حزب «أزرق أبيض»، فأسمأها بأنها لحظة «العدالة التاريخية»، لا يمكن إنكار الجهود التي بذلتها إسرائيل في السنوات السابقة لإحداث تغيير حقيقي في موقف اللجنة الأولمبية الدولية، ولا يمكن إهمال الدور الذي لعبته موجات التطبيع مع أربع دول عربية خلال العام السابق، بالإضافة إلى تقارب وجهات نظر مع دول عربية أخرى، في موافقة اللجنة على الإعلان عن دقيقة صمت لتأيين قتلى ميونيخ، فلم يعد هناك بعثات عربية تخشى اللجنة الأولمبية من مقاطعتها، خاصة وأن الفلسطينيين أنفسهم استمروا أيضاً في مشاركتهم بعد سماع التأيين.

الرياضة في خدمة السياسة الإسرائيلية

أنهى الإسرائيلي يواف دوبينسكي في العام ٢٠١٨ أطروحة دكتوراه تحت عنوان «استخدام إسرائيل للرياضة لتلميع صورتها وللقيام بالدبلوماسية العامة»، يرى دوبينسكي أن صورة إسرائيل عالمياً لاقت تراجعاً حاداً بعد أحداث سياسية هامة مثل حرب العام ١٩٦٧، واجتياح لبنان العام ١٩٨٢، وانتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠، بعض الأحداث لم تنقشع آثارها السلبية حتى اليوم بل ما تزال تلازم صورة إسرائيل في العالم باعتبارها دولة عنصرية وعدوانية، ويستخلص الباحث

وتوسعا الاستيطاني في الضفة، ومحاصرتها لقطاع غزة، ونظامها العنصري بحق فلسطيني الداخل.^(٥) ومع قبول عدة دول أوروبية بالتعريف الجديد لمفهوم «معاداة السامية»، فإن إسرائيل تحاول حصد نتائج سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة (التطبيع مع الدول العربية، إعادة تعريف معاداة السامية) للحصول على قبول دولي أوسع من خلال إطلاق حملة «تنظيف صفحة إسرائيل» في أكبر احتفال دولي يقام منذ بدء تفشي الكورونا قبل عامين.

(هوامش)

1. هاربيت شيرود، مذبحه ميونيخ الأولمبية، المعركة من أجل إحياء الذكرى، الجاردينر، 2012. على الرابط <https://bit.ly/3wVrQRD>
2. ستيف غادي، اثنا عشر دولة أوروبية تقاطع حفل افتتاح الألعاب الأولمبية، نيويورك تايمز، 1976. على الرابط <https://nyti.ms/36WNN8e>
3. دافيس ماثيو، أثينا 2004 تتذكر ميونيخ 1972، بي. بي. سي، 2004. على الرابط <http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/3581866.stm>
4. كارلوس غرومان، بعد 49 سنة الأولمبياد تتذكر في حفل افتتاحها إسرائيليين قتلوا في العام 1972 في أثناء ألعاب ميونيخ، رويترز، 2021. على الرابط <https://reut.rs/2V9sn5N>
5. يمكن الاطلاع على الأطروحة وتحميلها على الرابط التالي: https://trace.tennessee.edu/utk_graddiss/4868
6. لمعرفة المزيد عن المجتمع المدني السبي، يمكن الاستماع إلى بودكاست مدار، الحلقة 8، على الرابط: <https://bit.ly/3hZwqFf>
7. انظر الإعلان عن انطلاق الحملة على الرابط <https://www.motl.org/athletes-say-no-to-antisemitism>
8. راجع تقرير مدار الاستراتيجي 2021: المشهد الإسرائيلي 2020، تحرير هنيدي غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، 2021).

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد



دراسة جديدة: ديمغرافية إسرائيل مع بداية العقد الجديد.. التدايعيات والأبعاد القومية!



(الصورة عن فلاش ٩٠)

معالجة الديمغرافيا في إسرائيل: تقاطع الكولونيالي مع الهوياتي مع السياسي.

السنة	يهود و«آخرون» باستثناء الحريديم	الحريديم	مجموع اليهود والحريديم و«آخرون»	العرب (بما في ذلك القدس الشرقية)	مجموع السكان
2015	68.0%	11.2%	79.2%	20.8%	8463.4
2020	66.3%	12.6%	78.9%	21.1%	9293.3
2025	64.5%	14.3%	78.7%	21.3%	10188.3
2035	60.6%	17.9%	78.5%	21.5%	12133.4
2045	57.0%	22.0%	79.0%	21.0%	14405.9
2055	52.9%	26.9%	79.8%	20.2%	17.022.1
2065	48.4%	32.3%	80.7%	19.3%	19954.0

الجدول رقم (٢): توقعات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بخصوص الزيادة السكانية ٢٠١٥-٢٠٦٥.

يمثل التحدي الديمغرافي لإسرائيل. بحسب الكاتب- في الحفاظ على هويتها كـ «دولة يهودية وديمقراطية» في مواجهة الفلسطينيين الذين تنتمي ديمغرافيتهم بشكل كبير، كما يتضح من البيانات السابقة، ويتمثل الهدف الإسرائيلي في الحفاظ على «ميزان ديمغرافي إيجابي» لليهود مقابل الفلسطينيين في إسرائيل، وهي العملية التي يطلق عليها الكاتب «الميزان الضيق»، والذي سيستأثر بشكل سلب في حال أقدمت إسرائيل على ضم مناطق تحتوي على فلسطينيين (على سبيل المثال ضم الفلسطينيين في هذه المناطق (ويرى أنه يجب التعامل بحذر شديد مع البيانات الواردة من الفلسطينيين كونها تنطوي على اعتبارات سياسية).

إن التحدي الثاني أمام إسرائيل يتمثل في «الميزان الواسع»- عدد اليهود والفلسطينيين في فلسطين الانتدابية (من البحر إلى النهر)، إذ إن الزيادة المتوقعة للفلسطينيين لن تؤثر على هوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، لكنها وبشكل مؤكد ستؤثر على صورة إسرائيل دولياً، بشكل سلب، باعتبارها تستيطر على الفلسطينيين في ميون المجتمع الدولي وفي ميون جزء كبير من الإسرائيليين الذين لا يرغبون في السيطرة على شعب آخر، وعلى الرغم من أن «الميزان الواسع» يميل لصالح اليهود، إذ بلغ مجموع الفلسطينيين حتى نهاية العام ٢٠٢٠ وفق التقديرات الإسرائيلية (التي تعتبر الفلسطينيين في إسرائيل هم العرب المسلمون فقط مع تخفيض عدد المقدسيين) حوالي ٦,٨ مليون نسمة، مقابل ٧,٤ مليون نسمة (يهود و«آخرون») في فلسطين الانتدابية، إلا أن الزيادة المتوقعة للفلسطينيين مستقبلاً ستكون لها انعكاسات كبيرة في حال كانت إسرائيل مطالبة بضم الفلسطينيين وتصبح «دولة ثنائية القومية». وهذا الأمر في غاية الخطورة كما يراها الكاتب، وترأها أيضاً مختلف المجموعات اليهودية.

إجمالاً يخلص الكاتب إلى أن إسرائيل مطالبة، بشكل جدي، بتبني منظور سياسي- أممي تمثل الجغرافيا والديمغرافيا حذراً رئيساً فيه؛ يتضمن من ضمن أمور أخرى كثيرة الابتعاد عن ضم أي مناطق تضمن فلسطينيين في الضفة الغربية والعمل استناداً إلى مبدأ «تبادل الأراضي» ضمن أية تسوية سياسية مستقبلية والذي يضمن أكبر عدد ممكن من اليهود، وأقل عدد من الفلسطينيين داخل حدودها، كما يندب الكاتب تحفصاً شديداً لفكرة «تقليص حدود القدس الشرقية» بشكل يضمن التخلي عن أكبر قدر من الفلسطينيين هناك والاعتماد أكثر بالمجموعة السكانية المصنفة «الأخرون» في التركيبة السكانية الإسرائيلية والذين لا يندون اليوم أية معارضة لعودة إسرائيل لليهود فيها، بشكل يمنع أي احتمالية لنشوب نزاعات بينهم وبين إسرائيل في المستقبل.

هوامش

- تشمل هذه البيانات، وفقاً للدراسة، فلسطيني القدس الشرقية ولا تشمل الغقل الجانب في إسرائيل والبالغ عددهم ١٦٧٠٠٠ نسمة في نهاية العام ٢٠١٩.
- بحسب الدراسة، «الأخرون» هم السكان غير المصنفين حسب الدين في سجل السكان سابقاً بالإضافة إلى «المسيحيين غير العرب»، وتزداد نسبتهم بفعال «الهجرة القادمة إلى إسرائيل» سنوياً.
- المصدر: مكتب الإحصاء الإسرائيلي، قواعد البيانات، انتهت صلاحيتها في ٨ آذار ٢٠٢١.
- التقليديون أو «الماسورتون»- كما يطلق عليهم باللغة العبرية- هم ظاهرة منتشرة في أوساط اليهود الشرقيين، وهي أقرب لأن تكون هوية مرنة (تعريف ذاتي) تقع في النطاق الممتد بين هويتين يهوديتين خاصة باليهود الأشكناز؛ علمانيين ومتدينين، ولا يمكن اعتبار هؤلاء متديراً محاداً، إذ إن مفاهيم الدين مرتبط برغبتهم وميلهم لأن يكونوا جزءاً من الإطار اليهودي الشامل دون الدخول في التصدعات والخلفات القائمة على أساس درجة التدين كذلك القائمة في المجتمع الإسرائيلي والمنتشرة بشكل رئيس في أوساط اليهود الأشكناز.

التحدي الديمغرافي الداخلي

يولي الكاتب في هذه الدراسة- ويتهام في ذلك مع مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي- أهمية كبيرة للمجموعة الحريدية والعرب في إسرائيل (البدو بشكل خاص)، استناداً إلى موقعهم «المتزدد» من الدولة الصهيونية وكونهم يشكلون أيدي عاملة رخيصة مقارنة ببقية المجموعات بالإضافة إلى مشاركتهم الضئيلة في «الخدمة العسكرية». إلا أن تأثيرهم السياسي كبير- خاصة المجموعة الحريدية، نتيجة لذلك؛ تنخفض نسبة اليهود غير الحريديم من إجمالي السكان، ولا سيما المجموعة العلمانية بسبب انخفاض نسبة الخصوبة للمرأة العلمانية، نسبياً، مقارنة بالمجموعات الأخرى.

إن الزيادة الطبيعية (المرتفعة) للمجموعة الحريدية هي مؤشر ذات أهمية كبيرة في التوقعات المعروضة أعلاه (حتى العام ٢٠٦٥- الجدول رقم ٢)، حيث إن هذه الزيادة ستحافظ على «التفوق الديمغرافي اليهودي» في إسرائيل، وفق أقل التقديرات، وبناءً على ذلك ستحافظ إسرائيل على طابعها وهويتها اليهودية بشكل واضح وحلي حتى حينما يكون العرب خمس السكان والحريديم ثلث السكان بحلول العام ٢٠٦٥. لكن السؤال الذي يجب التركيز عليه هو هل ستظل إسرائيل «دولة ديمقراطية ومتطورة»، في ظل هذه الزيادة المتوقعة للمجموعة الحريدية التي تعتبر غير ديمقراطية، بطبيعتها، وتبني أنماطاً اجتماعية وحياتية يصعب على العلمانيين اليهود (الذين يشكلون اليوم الأغلبية) قبولها، مثل الموقف من الخدمة العسكرية، المساواة، النظرة للمرأة؛ المشاركة في سوق العمل، طبيعة التعليم الروحاني... الخ؟ وهذا ما يتضح من خلال حالة عدم الاستقرار الحكومي (الانتلافات الحكومية) في الفترة الأخيرة والتي تلعب الأحزاب الحريدية دوراً فيها، إن التغيير في التركيبة الديمغرافية لإسرائيل سيضرب، حتماً، بالمؤشرات الرئيسية للقوة الاقتصادية، وسيكون من الصعب عليها أن تحافظ على هويتها «كدولة يهودية وديمقراطية متطورة» خاصة مع تقلص عدد اليهود غير الحريديم الذين قد يلجأ عدد كبير منهم إلى الهجرة (العلمانيين والشباب المتعلمين) إذا لم يجدوا مكاناً لهم في سوق العمل، ويزداد الأمر تعقيداً إذا ما تعققت الفجوة بين إسرائيل وبين الدول المتقدمة» وأصبحت هذه المجموعة غير قادرة على التأثير في هوية إسرائيل وطابعها ومستقبلها وهو التطور الذي يعتبره الكاتب «غير مرغوب» لأي من المجموعات المكونة للمجتمع الإسرائيلي.

لذلك يقترح أن يتم التوصل إلى تفاهات جديدة بين المجموعات السكانية المختلفة في إسرائيل، بحيث يمكن للجميع العيش فيها- وهو أمر ممكن وليس صعباً بالنسبة للكاتب- بشكل يضمن العلم على تعزيز مبدأ «تكاثر الفرض» بين المجموعات المختلفة؛ تحسين نظام التعليم الابتدائي ونشر قيم «التعاضد»؛ تحضل الحريديم والعرب المسؤولين في المجالات المهفة لمستقبل إسرائيل (التعليم والعمل) بحيث يسهل تحسين الوضع الاقتصادي- الاجتماعي هدفًا مشتركاً للمجموعات المختلفة بدلاً من الخلافات السياسية القائمة، ويمكن برأيه تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في التعليم الذي يستجلب الدخل؛ زيادة معدل المشاركة في القوة العاملة وإنتاجية العمل للرجال الحريديم وللرجال والنساء العرب وباقي المجموعات أيضاً، وهذا يتطلب وضع نظام تعليم «ذي صلة»، واستثمارات اقتصادية كبيرة، وتغييرات في نظام «الخدمة العسكرية» وهيكلية الجيش الدائمة.

التحدي الديمغرافي السياسي

مع وصول إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى البيت الأبيض (الحزب الديمقراطي) مرة أخرى تتزايد فرص إعادة إحياء «العملية السياسية» بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعود قضية «حدود إسرائيل الدائمة» التي تشكل الاعتبارات الديمغرافية حجر الزاوية فيها، وأيضاً، حق العودة بالنسبة للفلسطينيين- الذي ترفضه إسرائيل بشكل قاطع بسبب الاعتبارات الديمغرافية- بحسب ادعاء كاتب الدراسة.

البيانات الديمغرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

ترى الدراسة أن الأرقام والبيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني التابع للسلطة الفلسطينية غير دقيقة وتنتوي على مخالفة لأسباب سياسية عدة، وأن جهاز «الإدارة المدنية» سلطة الحكم العسكري في الضفة الغربية- لم يقم بإجراء هذا المسح منذ توقيع الاتفاقات المؤقتة في منتصف التسعينيات من القرن المنصرم (اتفاقات أوسلو)، وعلى الرغم من ذلك؛ فقد أعلن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية بما يشمل القدس الشرقية وقطاع غزة قد بلغ ٥,١ مليون نسمة حتى نهاية العام ٢٠٢٠، منهم ٣,٥ مليون في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، و٢,٥ مليون في قطاع غزة، وأن معدل النمو السكاني السنوي للفلسطينيين في هذه المناطق اعتباراً من العام ٢٠٢٠ قد بلغ ٢,٢٪ سنوياً (٢,٢٪ في الضفة الغربية و٢,٩٪ في قطاع غزة).

تولي الدراسة أهمية كبيرة للتركيبة السكانية الفلسطينية في هذه المناطق وتستنصرها من حيث الهوية الدينية (مسلم ومسيحي)، وتتركز على أعداد الفلسطينيين في المناطق المصنفة (ج) بحسب اتفاق أوسلو وبالإضافة لمساحتها ٦١,٨٪ من مساحة الضفة الغربية، حيث بلغ عددهم في العام ٢٠١٨ قرابة ١,٣٩٣ نسمة.

توقعات «الإدارة المدنية» للميزان الديمغرافي

في أيار ٢٠١٨، قدم أوري مندس، نائب رئيس «الإدارة المدنية» في الضفة الغربية آنذاك، تقريراً إلى لجنة الكنيست يتضمن تنبؤاً/ تقديراً لعدد الفلسطينيين المتوقع بحلول العام ٢٠٥٠ بناءً على طلب هذه الأخيرة، وفيما يلي أهم ما ورد في التقرير بشكل مُختص:

في أيار ٢٠١٨، بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية ٢,٧٠٢,٠٢٥ مليون نسمة بمعدل نمو سنوي ٢,٣٪، وهي نسبة أخدّة بالانخفاض، وبافتراض متوسط معدل نمو سنوي ٢,٢٪، سيكون هناك ٦ ملايين فلسطيني في الضفة الغربية بحلول العام ٢٠٥٠، و٧,٢ مليون نسمة بافتراض معدل نمو سنوي ٢,٦٪، وبحسب كاتب الدراسة فإن العدد سيكون ٥,١ مليون نسمة على أقل تقدير (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني يتوقع معدل نمو سنوي ٢,٢٪ في هذه الأيام).

في أيار ٢٠١٨، أيضاً، بلغ عدد الفلسطينيين في قطاع غزة ٢,١ مليون نسمة، لكن لا يوجد توقع دقيق لمعدل الزيادة السنوي كما في الضفة الغربية، إلا أنه من المرجح أن يصل العدد إلى ٣,٤ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٥٠.

بحسب التقرير؛ فإن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المتوقع بحلول العام ٢٠٥٠ قرابة ١٠ ملايين فلسطيني في الضفة الغربية (بدون القدس الشرقية) وقطاع غزة فقط، في المقابل؛ من المتوقع أن يصل عدد اليهود و«الأخرون» في إسرائيل إلى ١٠,٦ مليون نسمة (٧,٥ مليون يهود و«آخرون» دون الحريديم، و٣,١ مليون يهودي) و٣,٢ مليون عربي (بمن في ذلك الفلسطينيين في القدس الشرقية).

سيكون عدد الفلسطينيين في فلسطين الانتدابية (من البحر إلى النهر) أكثر من عدد اليهود، إلا أن التقرير يعتبر أن استفاء قطاع غزة من الصلايات الديمغرافية بسبب الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب منها سيقلص الفارق في الميزان الديمغرافي لصالح اليهود الإسرائيلي» في المستقبل القريب والبعيد وفق التالي:

كتب عبد القادر بدوي:

شكل مبدأ «الأغلبية اليهودية» هاجساً كبيراً بالنسبة لمؤسسي الحركة الصهيونية، وقادة إسرائيل لاحقاً، بشكل جعله ربما أحد أهم ركائز وأهداف المشروع الصهيوني الاستعماري الإسرائيلي لأرض فلسطين ولعب دوراً كبيراً في تشكيل السياسات الإسرائيلية المختلفة التي سعت، ولم تزل، إلى الحفاظ على «ميزان ديمغرافي» يميل لصالح اليهود في فلسطين التاريخية من خلال المجازر وعمليات التطهير العرقي المستمرة، بأشكال مختلفة، منذ العام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من أن مسألة الزيادة السكانية تشكل هاجساً بالنسبة للعديد من الدول ينبع من دوافع ومنطقات اقتصادية بحتة (القدرة على تطوير المنظومة الصحية والتعليمية والبنية التحتية المادية)، إلا أن إسرائيل تعاملت مع الموضوع من منطلق أممي- سياسي- عرقي سعي، ولم يزل، لخلق، والحفاظ على أغلبية يهودية، في إسرائيل لا تقل عن ٨٠٪ في ظل وجود الأقلية العربية الفلسطينية فيها التي تصفها كـ «خطر ديمغرافي»، واعتبرت أن أي تغيير في هذه النسبة بمثابة مساس بأمنها القومي، بمعناه الواسع. وتسدّم التركيبة الاجتماعية المعقدة لإسرائيل (خصوصاً في ظل وجود الحريديم) في زيادة حدة النقاشات حول الموضوع الديمغرافي الذي يحظى باهتمام كبير من قبل صانعي القرار والسياسة في إسرائيل، إلى جانب المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية المختلفة، والتي أصبحت تضع التغييرات الديمغرافية ضمن «مؤشر المخاطر والتحديات» التي تواجه إسرائيل على المدى البعيد والقريب.

في هذا السياق تأتي الدراسة الجديدة الصادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) بعنوان «ديمغرافية إسرائيل في مطلع العقد الجديد: المعاني والأبعاد القومية» للباحث الإسرائيلي شموئيل إيفن لتسلط الضوء على هذا الموضوع، حيث تسعى لقراءة مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية متطورة، في العقود القادمة من منظور ديمغرافي، وتتناول البيانات الديمغرافية الحالية، معانيها وتدابيرها، في ظل تزايد أعداد الوفيات، والحد من «الهجرة اليهودية القادمة لإسرائيل»، وهي التي تسببت بها جائحة كورونا التي سلطت الضوء على التكوين القاطعي (الانقسامات الاجتماعية) للمجتمع الإسرائيلي، بعد أن كشفت الأزمة السياسية (أزمة النظام

جدول ١: عدد سكان إسرائيل (بالآلاف)

السنة	اليهود	اليهود و«آخرون»	العرب (بما في ذلك القدس الشرقية)	المجموع
1995	4.522.3	4.607.4	1.004.9	5612.3
2000	4.955.4	5.180.6	1.188.7	6.369.3
2005	5313.8	5613.6	1.377.1	6990.7
2010	5802.9	6121.3	1.573.8	7.695.1
2011	5803.9	6122.3	1.574.8	7.697.1
2012	5804.9	6123.3	1.575.8	7.699.1
2013	5805.9	6124.3	1.576.8	7.701.1
2014	6216.9	6576.4	1.720.2	8296.6
2015	6334.5	6705.6	1.757.8	8463.4
2016	6446.1	6831.3	1.797.3	8628.6
2017	6554.5	6.959.8	1.838.2	8798.0
2018	6664.3	7.089.2	1.878.4	8.967.6
2019	6773.2	7.221.4	1.919.0	9.140.4
2020	6870.9	7.335.7	1.957.6	9293.3
النمو في العقد الماضي	18.4%	19.8%	24.4%	20.8%

بلغ عدد العرب في إسرائيل ١,٩٦ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٢٠ (بمن في ذلك الفلسطينيين في القدس الشرقية)، وتتركز الدراسة على عامل الدين في قراءة الأقلية العربية في الداخل، حيث يتم تصنيفهم إلى مجموعات: مسلمون، دروز، مسيحيون عرب، بدو وشركس.

تعتبر المجموعة الأولى (أي المسلمون العرب) أكبر مجموعة بين العرب في إسرائيل، وقدر عددهم في نهاية العام ٢٠٢٠ بحوالي ١,٦٧٣ مليون نسمة، أي ما نسبته ٨٥,٦٪ من إجمالي عدد العرب في إسرائيل، وحوالي ١٨٪ من مجمل السكان (تشمل هذه الأرقام العرب المسلمين في القدس الشرقية- لا يتم تصنيفهم كمواطنين في إسرائيل) وعليه يمكن الاستنتاج بين العرب المسلمين العرب (مواطنو إسرائيل بدون احتساب المقدسيين) يقدر بحوالي ١,٣ مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي ٢,٣٪ في العام ٢٠١٩، وعلى الرغم من أن هذا المعدل انخفض خلال العقدين الماضيين من ٣,٨٪ إلى ٢,٣٪ إلا أنه ما زال مرتفعاً مقارنة باليهود (١,٦٪ في العام ٢٠١٩) والمسيحيين (١,٦٪ في العام ٢٠١٩) والدروز (١,٣٪ في العام نفسه).

بالنسبة للبدو، لا يقدم مكتب الإحصاء المركزي بيانات موثوقة عن هذه المجموعة، إلا أن المعطيات تشير إلى أن عددهم ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢١ قد بلغ ٢٧٥,٠٠٠ نسمة، أي حوالي ٤,٣٪ من المواطنين العرب، بمعدل نمو سنوي ٣,٤٪ خلال العقد المنصرم، أما بالنسبة للعرب غير المسلمين فيشكلون نسبة ١٤٪ من مجمل المواطنين العرب، ويضمون: ١٤٥ ألف درزي؛ ١٣٩ ألف مسيحي (أي ٧٧٪ من مجمل المسيحيين في إسرائيل)، أما فئة الشركس والتي يتم تصنيفها كمجموعة مسلمة (سنة ٢٠٢٣) لكن ليسوا عرباً حسب الجنسية، فقد بلغ عددهم حوالي ٥٠٠ شخص فقط.

وتعتبر القدس (بشقيها الشرقي والغربي كما ترد في الدراسة) أكبر مدينة من حيث عدد السكان.

التوقعات الديمغرافية طويلة الأمد (٢٠٦٥)

نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في أيار ٢٠١٨ توقعات ديمغرافية حتى العام ٢٠٦٥ على النحو الموضح في الجدول رقم (٢) أدناه:

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقفاننا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkddop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 0970 - 2 - 2966201
فاكس: 0970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية